

رايتس مونيتور تحذر من تصاعد الانتهاكات ضد الصحفيين في مصر



الاثنين 30 مارس 2015 م

استنكرت منظمة هيومان رايتس مونيتور، ما يتعرض له الصحفيين في مصر من "محاولة لتكريم أفواههم، وكتب دريthem وتعريضهم للاحتجاز التعسفي والمعاملة اللاإنسانية داخل مقار الاحتجاز".

وأضافت المنظمة في بيان لها عبر موقعها الإلكتروني، أنه يتم التعدي على الصحفيين وتقيفهم ومنعهم من ممارسة حقوقهم في العمل، ونقل الحقيقة وتبادل المعلومات.

وأوضحت أنها الحقوق، التي نصت عليها الفقرة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أنه "لكل إنسان حق في حرية التعبير" ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى آخرين دونعا اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

وحملت المنظمة في بيانها، حكومة الانقلاب برئاسة إبراهيم محلب، كامل المسؤولية عن حياة وسلامة المواطنين التي تقوم باعتقالهم، ومن ثم إخفائهم قسرياً وإجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها، بحسب نص البيان.

ولفتت المنظمة أنه "يتم انتزاع اعترافات من الصحفيين تحت التعذيب، وهو ما يعد مخالفة لمواد اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تنص على عدم تعذيب أي شخص لأي سبب كان وعدم استخدام أية اعترافات انتزعت تحت التعذيب في أي أجراءات قانونية."

وأكّدت المنظمة على ضرورة إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة فيما يتعرض له المحبوسين داخل الزنازين، مما وصفه البيانات بالانتهاكات لحقوقهم، والتي قال إنها تؤدي في الكثير من الأحيان إلى حرمانهم حقوقهم الأساسي في الحياة نتيجة للتعذيب.

المنظمة أشارت في بيانها إلى أن شهر مارس من هذا العام (2015) شهد انتهاكات وصفتها بالمريرة من قبل قوات الأمن، كان للصحفيين والإعلاميين نصيب كبير منها.